النهار ١٢-١١-٢٠١٩

## سلامة: سنحافظ على استقرار الليرة لا اقتطاع من الودائع ولاCapital control

سلوى بعلبكي

الليرة تهتز لكنها لن تقع... ومدخرات اللبنانيين في أمان. ربما هو اختزال لمجمل ما قاله حاكم مصرف لبنان رياض سلامه في مؤتمر صحافي شاء منه توضيح أكثر من أمر يشغل الرأي العام هذه الفترة، أبرزها: اولا، ماهية دور مصرف لبنان في حماية النقد الوطني وادارة العمليات المصرفية وفق قانون النقد والتسليف، وليس اتخاذ قرارات بصرف المال العام واعتماد ذلك في الموازنات السنوية الذي هو من مسؤولية الحكومة والمجلس النيابي حصرا. وثانيا، طمأنة اللبنانيين عموما والمودعين خصوصا الى سلامة ودائعهم، وحضهم على عدم التهافت على سحبها إذ لا خطر يتهددها، والأهم ان لا نية لإجراء الـ Hair cut (اي اقتطاع جزء من الودائع). ويرفض مصرف لبنان وضع قيود على الودائع والتحويلات بما يعرف بالـCapital control ، وهي امور يدرك الحاكم أنها تقض مضاجع اللبنانيين وتربك الحياة الاجتماعية وتثير البلبلة حيال القطاع المصرفي ووضع الليرة.

وفي خطوة توحي ان المركزي سيضخ مزيدا من السيولة للمصارف، حض الحاكم اداراتها على العودة عن قرارها وقف التسهيلات التي كانت تمنحها لعملائها، وطالبها بإعادة تفعيل بطاقات الائتمان والاعتماد والإبقاء على السقف نفسه، وقبض سندات الدين الصادرة بالدولار بالليرة اللبنانية وتسهيل حصول المودعين والتجار والمؤسسات على حاجاتهم من السيولة الضرورية.

واثقا من قدرته بالسيطرة على الازمة الراهنة، لمح سلامة الى ان المشكلة تكمن في السياسة وليس في النقد، في الفراغ الحكومي والتأخر في سبل معالجة الوضع الاقتصادي وليس في نقص السيولة. تكلم كحارس هيكل "بيت المال"، واضعا الجميع، دولة ومصارف أمام مسؤولياتهم.

يعي الحاكم من موقعه حجم الازمتين السياسية والاقتصادية، ويدرك أن الحل في قرارات سياسية جريئة تهدىء غضب الشارع وتعيد الثقة بين الشعب والدولة، ويستشعر بحجم انحدار الوضع الاقتصادي ويؤكد أن على المصارف وضع ضوابط ذاتية بغية عدم تسريب العملة الخضراء الى الخارج والتثبت من ضرورات التحويلات. وفي حين يضع الاولوية لتأمين التمويل بالدولار لحاجات السوق المحلية الاساسية من نفط وطحين ودواء، وتأمين السيولة لتسديد مستحقات مالية على الدولة، يتفهم خوف المواطنين على مدخراتهم وهم يحاولون حفظها نقدا في منازلهم، إذ وصل حجمها وفق تقديراته الى ٣ مليارات دولار.

وأجاب عن سؤال لـ"النهار" عن الحملة المركزة التي تتعرض لها مجموعة بنك عوده عبر بعض وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام، فأبدى استغرابه للشائعات، وثقته بملاءة المصرف المالية ومتانته، فيما أكد مصدر آخر في لجنة الرقابة على المصارف أن مجموعة بنك عوده ركن اساسي من اركان القطاع المصرفي اللبناني، ولا خطر أو اي خلل يهدد وضع القطاع بمجمله.

وهنا أبرز ما جاء في كلام سلامة:

-"سنحافظ فيها على سعر صرف الليرة.

-هدفنا حماية المودعين والودائع وهو موضوع اساسي ونهائي.

-لا اقتطاع من الودائع، والآلية التي وضعناها هي لحماية المودع من خلال عدم تعثر اي مصرف.

-المصارف تستطيع الاستلاف من مصرف لبنان بالدولار، ولكن هذه الاموال غير قابلة للتحويل الى الخارج. انها للاستعمال في لبنان فقط.

-طلبنا من المصارف ان تكون مرنة في التعامل مع القروض.

-الهندسة المالية عام ٢٠١٦ سمحت بأن نكون احتياطات كبيرة دعمت الليرة وساعدت في تطبيق المعايير الدولية للعمل المصرفي.

-لم نستخدم المال العام في الهندسات المالية، فيما المطالبة بإعادة الهندسات المالية كلام غير دقيق.

-بين تموز وأول أيلول ارتفعت موجودات المركزي ملياري دولار، ثم دخلنا في انتكاسة.

-خلال أيلول وتشرين الأوّل وتشرين الثاني تمّ سحب أوراق نقدية بالليرة اللبنانية، بقدر ما سُحب خلال الـ٣ سنوات الماضية، وهو ما أثّر سلباً على سوق الأوراق النقدية بالدولار.

-الفارق بين السعر لدى مصرف لبنان ولدى الصيارفة هو نتيجة عرض وطلب، ونتيجة أن المصرف لا يتعاطى بالاوراق النقدية بالدولار.

-أصدرنا تعميما سمح بتلبية الحاجات بالدولار الاميركي، وهذا التعميم بدأ تنفيذه، والاعتمادات للبنزين والأدوية والقمح سارية المفعول.

-عرضنا على المصارف الاستدانة من مصرف لبنان بفائدة ٢٠ في المئة لتأمين حاجاتها من السيولة وبالدولار، لكنّ هذه الاموال ممنوع تحويلها إلى الخارج.

-الاحتياط الموجود في مصرف لبنان بدون الذهب هو ٣٨ مليار دولار، بما فيه الأوروبوند واستثمارات المصرف المركزي، والقدرة النقدية حاليا هي بحدود ٣٠ مليار دولار.

-مصرف لبنان طلب من المصارف عقد اجتماعات مع جمعية التجار والصناعيين للتفاهم على تأمين تسديد القروض وتأمين الاستيراد والتسهيلات.

-سنحاول العمل على خفض الفوائد.

-لسنا من يصرف الأموال، بل نؤمّن تمويل البلد حفاظاً على استمراريته.

-أنفذ السياسة التي تخدم مصلحة لبنان، وهذه المصلحة هي الاساس بالنسبة إلي، والمصرف يحاول أن يحمي لبنان في ظل الظروف الصعبة في المنطقة.

-انتكاس القطاع المصرفي بعد فرض عقوبات على جمّال ترست بنك.

-كلفة ديون القطاع الخاص من المصارف تساوي ١٠ في المئة من حجم الاقتصاد.

-الأموال تأتي من القطاع الخاص، ومصرف لبنان أصدر تعميماً لرفع رسملة المصارف حتى حزيران ٢٠٢٠ من خلال ضخ سيولة بالعملات الأجنبية."

الاجراءات المستقبلية وفق سلامة هي:

-"المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة.

-تمويل بعض العمليات التجارية والاستيراد، وتأكيد التعميم السابق الذي سمح بتلبية الحاجات بالدولار لاستيراد ما يتعلّق بالبنزين والأدوية والقمح.

-مسألة الـ "Capital Control"غير موجودة، ولا صلاحية للمركزي بقانون النقد والتسليف.

-لا مصارف متعسرة.

30 -مليار دولار جاهزة للاستخدام من الاحتياطات.

-طلب مصرف لبنان من المصارف تلبية الضرورات، وتحديداً في عملية تحويل الأموال إلى الخارج.

-الطلب من المصارف دراسة كل التسهيلات التي خفضتها منذ مطلع الأزمة."